

Distr.
GENERAL

A/44/360
29 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
UN LIBRARY



JUL 3 1989

UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والأربعون
البيان ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الاولية*

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ووجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

وردت في رسالة السيد أ. ميسوت يلماظ ، وزير خارجية تركيا ، المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (A/44/330) ، المرفق ، معلومات عن مهنة الأقلية التركية في بلغاريا .

ومنذ ذلك الحين ، تم تعليم نصوص بلغارية مختلفة لتبليغ القارئ بشأن طبيعة القضية الحقيقة . ولهذا يتبع تقديم معلومات إضافية عن هذا الموضوع لتصحيح الوضع .

وتود بلغاريا أن توهمنا بأن بلدها لا يضم أقلية تركية . ومنذ أن أصبحت بلغاريا دولة مستقلة في أوائل هذا القرن ، كانت تضم أقلية تركية . وقد ثبت ذلك في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أصبحت بلغاريا طرفا فيها ، وكذلك في البيانات الرسمية الصادرة عن رئيس الدولة في بلغاريا وعن موظفي الحكومة والحزب الآخرين . وقد اعترفت الاحصاءات والوثائق الرسمية والكتب المدرسية في بلغاريا بوجود هذه الأقلية . وفي الاونة الأخيرة ، زودت بلغاريا أجهزة الامم المتحدة بالمعلومات عن حالة الأقلية التركية . وهذه أمور مسلم بها لا يمكن انكارها . وهناك أساسيات تاريخية وقانونية على أن بلغاريا تضم أقلية تركية ؛ ولا يمكن انكارها فقط لأن ادارة

بلغاريا أخذت منذ عام ١٩٨٤ تنكر وجود هذه الأقلية . وقد أثبتت الأحداث الأخيرة من جديد أنه لا يمكن إعادة كتابة التاريخ . وكان وصول ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ شخص من ذوي الأصل التركي من بلغاريا خلال الشهر الحالي دليلاً على بطلان ادعاءات بلغاريا الرسمية .

وقد شرعت بلغاريا في تنفيذ سياسة الطرد الجماعي . ويجري طرد أعداد كبيرة من السكان إلى تركيا وإرغامهم على التخلص من ممتلكاتهم واستحقاقات الضمان الجماعي الخامسة بهم التي اكتسبوها بعرق جسيم طوال سنين عديدة . ولا توجد علاقة بين حالات الطرد هذه وبين السباحة أو الحق في السفر . ويجب المتنبه السليم قبول الادعاء القائل بأن عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من سياسة بلغاريا الفاشمة القائمة على القهر هم سواح .

وهناك جانب مأساوي للترحيل الإجباري الجماعي الحالي يتمثل في زيادة عدد الأسر المنقسمة . وقد منع الكثير من المراهقين من الانضمام إلى أبوיהם المهاجرين إلى تركيا بحجة أنهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية أو الواجبات الأخرى التي تفرضها الدولة . وتسبب هذا في هدم الأسر وفصل الأطفال عن أبوיהם ، وزاد معاناة هؤلاء السكان .

ولا أسباب باتت ادعاء بلغاريا بأن تركيا حررت الأقلية التركية على الهجرة ، إذ أن بلغاريا عممت إلى قهر السكان من ذوي الأصل التركي بقوة السلاح لاشتراكيهم في الاضراب عن الطعام والظهور المسلم لاسترداد حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم . وقد استولى الهلع على حكومة بلغاريا عندما سمعت أصوات السكان الذين طالبوا باسترداد حقوقهم . وكانت هذه أول مرة منذ عام ١٩٤٤ يتظاهر فيها السكان للمطالبة بحقوقهم في بلغاريا . وهذه هي الحقيقة التي تحاول بلغاريا إخفاءها من خلال افتراطاتها الصاخبة القائلة بأن تركيا تتدخل في شؤونها الداخلية . ومن المعلوم أن الدبلوماسيين الاتراك في بلغاريا يخضعون لنظام يفرض قيوداً على السفر ويحظر السفر خارج دائرة نصف قطرها ٤٠ كيلومترا دون الحصول على تصريح خاص من الحكومة . ولا يمكن الحصول على هذا التصريح إلا في ظروف استثنائية ؛ وعندما يسافر الدبلوماسيون الاتراك يتبعهم موظفو الأمن ويضايقونهم في كثير من الأحيان . ومن المعلوم أيضاً أن برامج الإذاعة التركية تتعرض للتشويش بصورة منهجية في بلغاريا . ويمتنع الأشخاص ذوو الأصل التركي من الوصول إلىبعثات الدبلوماسية التركية وتتعرض مكالماتهم التليفونية للت INCIDENT السري . وإذا لم يمنع البلغاريون المنحدرون من أصل تركي من مراسلة أقاربهم وأصدقائهم في تركيا تخضع رسائلهم لرقابة شديدة . وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية ، لابد من السخرية من الادعاء بأن تركيا مسؤولة عن الأحداث في بلغاريا .

وإن بلغاريا هي التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل المفاوضات التي جرت في إطار البروتوكول الموقع عليه في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ في بغراد . وإن بلغاريا هي التي حاولت الأفلات من العار الذي يحيق بها في كل مكان بسبب سياسة القدر التي تتبعها من خلال الإيهام بأنها تتفاوض بحسن نية ، على الرغم من أنها لم تخفي من حدة موقفها المتعنت ، وهو ما أدى إلى انهيار المفاوضات .

إن جميع افتراءات بلغاريا المدوية على تركيا إنما هي جزء من حملة التضليل ولم تفلح في التستر على وجود أقلية تركية في بلغاريا ؛ وعلى الرغم من سياسة القدر التي تتبعها حكومة بلغاريا ، فإن هذه الأقلية لم تستسلم للهوان ولم تقبل الاستيعاب . وفضلاً عن ذلك ، لا يستطيع التضليل مهما بلغ شأنه أن يتستر على الطبيعة الحقيقية لتدفق السكان المبعدين عن ديارهم دون هوادة أو رحمة الذي تشاهدهاليوم .

وأكون ممتنًا لو تكررتم بتعميم هذه الرسالة ، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الأولية .

(توقيع) مصطفى أكسين

السفير
الممثل الدائم
